الدرس الثالث: أهداف وأشكال التحول الديمقراطي

1- الأهداف:

لماذا يعتبر التحول الديمقراطي مطلبا شعبيا وحكوميا عبر العالم؟ لا شك أن الإجابة الأولية السهلة والبسيطة تتمثل في الحصول والتمتع بكل المزايا التي تمنحها الديمقراطية للأنظمة والشعوب التي تعتنقها، والتحرر والتخلص من كل الآفات والأوضاع السيئة (في جميع الميادين) التي يخلفها العيش في دول غير ديمقراطية. فنحن حينما نجري عملية مقارنة بسيطة بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية ندرك بوضوح ذلك الفرق الهائل بينهما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتربويا وصحيا ... إلخ. لذلك تعتبر الديمقراطية (على الأقل في المدى المنظور، ولدى الغالبية من العلماء أو المجتمعات والشعوب أوالحكومات، وفي ظل غياب بدائل حقيقية عنها) وصفة الخلاص لكل ما تعانيه الدول المتخلفة وغير الديمقراطية.

والمزايا التي تحققها الديمقراطية عديدة ومتنوعة نذكر منها:

- تستهدف أساساً للحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد وتعزيز الكرامة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما تهدف للحفاظ على تماسك المجتمع وتعزيز الهدوء فضلا عن خلق مناخ عام للسلام بعيداً عن الاستخدامات الخاطئة للديمقراطية لأن هناك من أبعد مفهوم الديمقراطية عن مسارها الحقيقي الذي تهدف له.
- تعمل الديمقراطية على خلق المساواة وخلق شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فهي تعمل على المساواة والتكامل.
- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان فهي دولة ديمقراطية لا أحد فوق القانون والجميع متساوون.
- السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل شروط وثمار نظام ديمقراطي وبالتالي فالديمقراطية تعبر عن سلام وتنمية واحترام ومراعاة لسيادة القانون وحقوق الإنسان وهي بذلك مصطلح يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.

2- أشكال (أنماط) التحول الديمقراطي:

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي تتبناها بعض النخب من أجل التغيير من نظام تسلطي لنظام آخر ديمقراطي. وعلى الرغم أن كل دولة تتميز بظروف وعوامل تختلف عن باقي الدول الأخرى فهناك أنماط محددة تتخذها عملية التحول الديمقراطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تعميم كل هذه

الأنماط على الدولة الواحدة، وأنه في كل مضامين هذه الأنماط يكون هناك عامل أساسي يدفع نحو التحول الديمقراطي، فيكون إما بإرادة من المجتمع السياسي، أو من أسباب داخلية للنظام السياسي، أو من قبل فواعل خارجية. قدم "صمويل هنتينغتون" ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل في:

أ- نمط التحول من الأعلى:

في هذه الحالة يبادر قادة النظم غير الديمقراطية (قيادات سياسية أو قيادات عسكرية) بتحويل النظام ليصبح أكثر ديمقراطية. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب من التحول يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة فإنه لا يعني إلغاء دور الجماهير في عملية التحول الديمقراطي، حيث يلجأ القادة في بعض الأحيان إلى تبني عملية التحول تحت وطأة الضغوطات الشعبية وتزايد المطالب الاجتماعية بإحداث تغييرات ديمقراطية، فتكون كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة وتقبل عليه لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم و مصالحها المباشرة و غير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين و إلى المعارضين، هذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة و متباينة من بلد لآخر، لكنها في نهاية المطاف تفضي إلى انفتاح سياسي محدود وبطيء يفتح نافذة على الديمقراطية، كما قد يحدث هذا التحول نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب- نمط التحول التفاوضي:

عندما تتدهور شرعية النظام السياسي القائم نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يؤدي ذلك إلى تزايد الضغوطات الداخلية والخارجية للمطالبة بالانفتاح الديمقراطي، وهذا ما يدفع بقوى المعارضة التي رغم استنادها إلى الرأي العام للتفاوض، لكنها تفتقد القوة الكافية للإطاحة بالنظام، كل هذا يدفع بالنظام للدخول في مفاوضات مع المعارضة من أجل التوصل إلى ميثاق يكفل مصالح كافة القوى السياسية، وغالبا ما يأتي هذا النمط كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات العقيمة بسبب الضغوط الداخلية و الخارجية، و أن تكلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها – أي النخبة الحاكمة – هو أقل من كلفة الاستمرار في سياسات غير الديمقراطية، و أنه من الأفضل لها الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات و المشاورات و الاتفاقات و هذا ما حدث في التشيلي و سلفادور.

كما تبدو على الطرف الآخر من عملية التحول الديمقراطي قوى المعارضة غير قادرة على الإطاحة بالنظام السابق، بالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض و المساومة مع النخب الحاكمة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، وعادة ما نلاحظ أن المفوضات و المساومات بين الطرفين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات و احتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وتقابلها ممارسات قمعية من جانب السلطة. و قد حدث هذا النمط من التحول في العديد من البلدان منها "بولندا" التي تمت فيها عملية التحول عن طريق إتباع المعارضة إستراتيجية التعاون و التنسيق مع الإطراف المعتدلة داخل النظام الاشتراكي، وهو الأمر الذي يجعل المعتدلين في الحزب الاشتراكي يشعرون أنهم يأخذون زمام المبادرة في عملية التحول، وأن لديهم قدرا من السيطرة على مجريات هذه التحولات .

ت- نمط التحول من الأسفل:

يعرف هذا النمط من التحول الديمقراطي مشاركة الشعب كفاعل رئيسي، ويظهر هذا النمط في مرحلة تتسم بتصاعد قوة المعارضة وانهيار قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي إلى الإطاحة بها ومن ثمة انهيار النظام السلطوي (الشمولي)، مما يدفع بالقيادات في محاولة منها لتدارك الوضع بالانطلاق في إقرار بعض الإصلاحات المطلوبة من أجل احتواء الأزمة ذات الأبعاد المركبة. و مثال ذلك التجربة التونسية 2011 حيث توجه الرئيس المخلوع (بن علي) برسالة إلى الشعب يعدهم فيها بإجراء إصلاحات جوهرية و تلبي احتياجات الشعب لكنه عجز عن احتواء هذه الاحتجاجات.

إن هذا النمط من التحول يوضح دور و أهمية الضغوط الشعبية في دفع الدول للتوجه نحو الديمقراطية، وهنا نجد أن النخبة قد تستبدل بأخرى جديدة مثل التحول في مصر التي اعتبرت تجربة جديدة استطاعت إزاحة النظام السابق و إطاحة عوائق الإصلاح السياسي و أهمها التوريث، كما ألغت القوى التي تقف أمام البدء في التقدم بشكل حقيقي، فعرفت زوال معالم النظام السابق و تشكيل المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي و تولي قيادة المرحلة الانتقالية.

و يأخذ هذا النمط من التحول الديمقراطي شكلين أساسين :

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها المعارضة الديمقراطية، بحيث يجبر النظام السابق في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريح نحو التحول الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين و كوريا الجنوبية و المكسيك.

- الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو الإطاحة به بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد.

ث- التدخل العسكري الخارجي:

غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذى يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003. و مؤخرا في ليبيا 2012 بعد إسقاط نظام القذافي.